

سوريا بين مطرقة واشنطن وسندان طهران تحليل استراتيجي لمعضلة "النأي بالنفس" وملف حزب الله

م. محمد صادق شيخ ديب 20 يونيو 2026

ملخص تنفيذي

تواجه الحكومة السورية الانتقالية، منذ منتصف يونيو 2026، أخطر اختبار لسياستها الخارجية حتى الآن: اقتراح الرئيس الأميركي دونالد ترامب إحالة "ملف التعامل مع حزب الله" إلى الرئيس أحمد الشرع، بدل استمرار العمليات الإسرائيلية المباشرة في لبنان.

يخلص هذا التحليل إلى أن دمشق ستحافظ على سياسة "النأي بالنفس" دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة، وذلك لأسباب متضافرة:

- هشاشة التركيبة الطائفية الداخلية.
- محدودية الجاهزية العسكرية الفعلية.
- تعثر ملف اندماج قسد الذي يستنزف أصلاً معظم الطاقة العسكرية والسياسية المتاحة.
- الرفض الإقليمي (التركي واللبناني) لأي دور سوري غير منضبط.

في المقابل، تستثمر إسرائيل الفراغ عبر استراتيجية "خنق صامت" دون حاجة لتطبيع رسمي، بينما تراهن دول الخليج وتركيا والاتحاد الأوروبي على استقرار سوريا أكثر من توريطها بحرب جديدة. السيناريو الأرجح (نحو 60%) هو استمرار الضبط الحدودي المحدود دون تدخل مباشر، مقابل احتمال أضعف لتوغلات خاطفة (30%)، واحتمال هامشي لكنه شديد الخطورة لمواجهة شاملة (10%) قد تشعل صراعاً سنياً-شيعياً إقليمياً.

أولاً: الإطار العام ... لحظة إقليمية فائقة الحساسية

تمر المنطقة منذ نهاية فبراير 2026 بأخطر منعطف عسكري لها منذ سنوات، حين أطلقت الولايات المتحدة وإسرائيل حملة ضربات مشتركة ضد إيران، انضم إليها حزب الله في الثاني من مارس نصرته لطهران، ثم الحوثيون لاحقاً. أفضت هذه الحرب إلى هدنة أميركية-إيرانية بوساطة باكستانية، تبعها اتفاق إسرائيلي-لبناني لوقف إطلاق النار في يونيو الجاري، مشروط بانسحاب عناصر حزب الله المدعومة إيرانياً من جنوب اللباني.

وفي خضم هذا المشهد المتفجر، فاجأ الرئيس الأميركي دونالد ترامب المنطقة، على هامش قمة مجموعة السبع في إيفيان منتصف يونيو، باقتراح إحالة "ملف التعامل مع حزب الله" إلى الرئيس السوري أحمد الشرع، معتبراً أن دمشق أقدر من تل أبيب على إنجاز ما عجزت عنه إسرائيل دون "قتل الجميع" (في إشارة إلى انتقاده الضمني لارتفاع عدد الضحايا المدنيين في العمليات الإسرائيلية بلبنان).

المعضلة الوجودية: هذا الطرح يضع الحكومة السورية الانتقالية الفتية (عمرها بالكاد أكثر من عام ونصف) أمام خيارين أحلاهما مر: إما الانصياع لرغبة الراعي الأميركي الذي رفع عنها العقوبات وفتح لها أبواب الشرعية الدولية، أو الحفاظ على سياسة "النأي بالنفس" التي تشكل صمام أمان داخلي يحمي البلاد من الانزلاق إلى حرب طائفية سنية-شيعية جديدة في دولة لم تلتئم جراحها بعد.

ثانياً: المنطق السوري الرسمي ... لماذا ترفض دمشق الانجرار؟

أبلغ الرئيس الشرع زواره أن الانخراط العسكري المباشر في لبنان غير وارد، وصرح علناً بأن "ما يُشاع حول دخول سوريا إلى لبنان عارٍ عن الصحة". هذا الموقف ينبع من حسابات استراتيجية متعددة الطبقات :

- **خطر إعادة إحياء وصاية الماضي:** أي تدخل سوري في الشأن اللبناني يستحضر فوراً ذاكرة "سوريا الأسد" المثقلة بعقود من الوصاية، وهو إرث تتحاشى القيادة الجديدة الاقتراب منه .

- **فخ الانقسام الطائفي الداخلي:** الدولة السورية الوليدة هشة التركيب الطائفي والعرقي. أي معركة مفتوحة ضد حزب الله قد تُستدعى كشرارة لاحتقان سني-شيعي يمتد من سوريا إلى لبنان والعراق، في وقت لا تزال فيه الثقة بين المكونات (العلويين، الدروز، المسيحيين، الأكراد) في طور إعادة البناء .

- **هاجس الظهور كأداة بيد إسرائيل:** يحذر محللون سوريون من أن أي عملية برية ضد حزب الله ستصوّر القوات السورية وكأنها "ذراع بري" لإسرائيل، وهو ما يقوّض شرعية الحكم الجديد في عين الشارع العربي والإسلامي .

- **محدودية القدرة العسكرية الفعلية:** تتوفر دمشق على نحو 3000 عنصر منتشرين على الحدود مع لبنان . يعملون في إطار مناوشات محدودة لضبط التهريب ومنع تحركات حزب الله، لكن أي توسّع لهذا الدور إلى مواجهة مفتوحة يفوق الجاهزية الراهنة لمؤسسة عسكرية لا تزال تُبنى من الصفر .

● **منطق "العدو المشترك المفيد":** في مفارقة لافتة، نُقل عن الشرع لزوار لبنانيين ما يفيد بأن صمود حزب الله (رغم الخصومة معه) يخدم سوريا من زاوية لجم اندفاعة المشروع الإسرائيلي التوسعي الذي يستهدف الجنوب السوري أيضاً؛ أي أن إضعاف الحزب كلياً قد يُطلق يد إسرائيل أكثر تجاه الأراضي السورية ذاتها .

مؤشر أمني: في المقابل، لا تتوانى الأجهزة الأمنية السورية عن ضرب الخلايا المرتبطة بحزب الله على أراضيها؛ فقد أعلنت وزارة الداخلية في فبراير وأبريل 2026 عن تفكيك خلايا اتُهمت بالتخطيط لاستهداف مطار المزة العسكري، وإطلاق صواريخ من القنيطرة باتجاه إسرائيل، بل ومحاولة استهداف حاخام يهودي في دمشق . هذا يكشف أن "النأي بالنفس" لا يعني غياب الاحتكاك الأمني، بل ضبطه ضمن حدود سيادية واضحة .

ثالثاً: الملف الكردي ... التناقض الأميركي كقيد خفي

أي تقييم لقدرة دمشق الفعلية على فتح جبهة ضد حزب الله لا يمكن فصله عن وضع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) شمال شرق البلاد .

مسار الاندماج المتعثر:

- **10 مارس 2025:** توقيع اتفاق مبدئي للاندماج بين الشرع ومظلوم عدي .
- **29-30 يناير 2026:** توقيع اتفاق أكثر شمولاً ينص على دمج متسلسل للقوات العسكرية والإدارية ضمن وزارة الدفاع على أن يكتمل قبل نهاية 2026 .

● **العقبات الحالية (يونيو 2026):** تنتهم دمشق قسد بالمماطلة، بينما يتمسك عدي بـ"الخصوصية الكردية" (استقلالية القضاء في مناطق الإدارة الذاتية) . وترافق ذلك مع احتجاجات شعبية في الحسكة والقامشلي ومناطق الجزيرة ضد الامتيازات الممنوحة لقسد .

التناقض الأميركي-التركي:

المبعوث الأميركي السابق توم باراك اشترط على قسد إكمال الاندماج الكامل قبل نهاية 2026 كشرط لاستمرار الدعم، وطالب بإدماج قوة مكافحة الإرهاب النخبوية التابعة لقسد في عمليات مشتركة مع جيش الحكومة .

وهنا تبرز المفارقة العميقة: واشنطن تطلب من جيش يمر بعملية اندماج داخلي شائكة ومثيرة لاحتقان تركي وشعبي، أن يتحمل عبء مواجهة إقليمية ضد حزب الله . وفي نفس الوقت، فإن تركيا (الراعي الأمني لدمشق) تعادي هذا التمكين لقسد . إن إنهاء وزير الخارجية ماركو روبيو لصفة توم باراك كمبعوث خاص لسوريا منتصف 2026 يعكس هذا الارتباك الأميركي، ويمنح دمشق هامش مناورة لتأجيل الاستحقاقين .

رابعاً: الحسابات الإسرائيلية، "الخنق الصامت" بلا تطبيع

تتعامل إسرائيل مع سوريا الجديدة بمنطق براغماتي صرف بلماذا تقدّم تنازلات في اتفاق تطبيع رسمي ما دامت تحقق مكاسب استراتيجية كبرى دون كلفة سياسية؟

لقد انتقلت تل أبيب إلى استراتيجية "الخنق الصامت" عبر الأدوات التالية :

1. التركيز الجغرافي: أكثر من 80% من التوغلات والمداهمات ونقاط التفتيش تتركز في محافظة القنيطرة، تليها درعا وريف دمشق .

2. السيطرة العسكرية: ترسيخ الوجود العسكري في قمة جبل الشيخ، وإنشاء طريق عسكري موازٍ لخط وقف إطلاق النار يحمل اسم "سوقا 53".

3. سياسة الترغيب والترهيب: هدم المنازل لإقامة قواعد جديدة من جهة، وتقديم خدمات صحية ومحاولات شراء أراضٍ في مناطق درزية من جهة أخرى لرسم خريطة نفوذ جديدة .

الموقف من طرح ترامب: تنظر إليه دوائر إسرائيلية بعين الريبة؛ إذ عبر وزير الأمن القومي المتشدد إيتمار بن غفير عن رفضه القاطع لأي صفقة تُبقي حزب الله قائماً ولو بصورة مُقلّصة، فيما تخشى مؤسسة الأمن أن يمنح هذا التفويض دمشق أوراق قوة تفاوضية غير مرغوبة .

خامساً: المواقف الإقليمية

● تركيا: الحليف الاستراتيجي الأول لدمشق. تملأ الفراغ الإيراني عبر تدريب الجيش السوري وتوقيع اتفاقية دفاعية في أغسطس 2025، وإقامة قواعد عسكرية في وسط سوريا. لكن أنقرة تضع خطاً أحمر: لا تحرك سورياً في لبنان دون موافقة تركية صريحة، مما يمثل فيتو ضمناً .

تركيا تخشى أن يؤدي انخراط الجيش السوري في لبنان إلى إضعافه على الجبهات الشمالية، أو فتح باب لصفقة أميركية-سورية مباشرة تتجاوز المصالح التركية في ملف الأكراد.

● دول الخليج: تتصدر السعودية والإمارات وقطر مشهد الدعم المالي عبر مننديات ضخمة كالمنندی السوري-الإماراتي في مايو 2026. الأولوية الخليجية هي استقرار سوريا وانتزاعها من مدار إيران، وليس توريطها في حرب تجهض مسار إعادة الإعمار، مع وجود قلق مشترك من تمدد فصائل العراق نحو الخليج .

كما ان ملف مكافحة تهريب الكبتاغون هو المحرك الأساسي والأكثر إلحاحاً للمال والدعم الخليجي لدمشق منذ عام 2025 وحتى اليوم.

● **لبنان:** يشترط الموقف الرسمي اللبناني أن أي دور سوري يجب أن يأتي بناءً على طلب لبناني صريح ومساند للجيش تقادياً للوصاية. أما حزب الله فيعيش موقعاً دفاعياً نهضوياً بعد إنهائه في حرب 2026، ويواجه شرط الانسحاب من جنوب الليطاني، وينفي صلة خلاياه بعمليات دمشق .

● **العراق:** يقف على خط تماس حساس بعدما منحت بغداد فصائل الحشد الشعبي "حق الرد" في مارس 2026. تمارس واشنطن ضغوطاً عبر مبعوثيها لمنع وقوع العراق كـ"غنيمة" بيد إيران، وتحاول بغداد انتهاز سياسة موازنة حذرة تقادياً لتفجير البيت الشيعي داخلياً .

سادساً: البعد الاقتصادي كأداة ضغط ضمنية

لا ينبغي قراءة الدعم الخليجي والأوروبي لسوريا كعطاء سياسي محايد أو التزام أخلاقي غير مشروط، بل كآلية ضغط ناعمة ثنائية الاتجاه، تكافئ سلوكاً بعينه وتعاقب آخر دون الحاجة لإعلان صريح. هذا البعد غائب عن أغلب القراءات الوصفية للملف، رغم كونه من أكثر أدوات النفوذ فاعلية على قرار دمشق.

آلية الشرط الأوروبي: "تدريجي وقابل للعكس"

لم يكن وصف الاتحاد الأوروبي لرفع عقوباته بأنه "نهج تدريجي وقابل للعكس" مجرد صياغة دبلوماسية عابرة، بل مصطلح تقني يحمل دلالة قانونية مباشرة: رفع العقوبات قرار مشروط بالأداء لا نهائي، يحتفظ الاتحاد بموجبه بحق إعادة فرضه إن انحرفت دمشق عن مسار "انتقال سياسي شامل يلبي تطلعات كل السوريين". وبقاء العقوبات ذات الطابع الأمني (المرتبطة بالأسلحة والتكنولوجيا القابلة للاستخدام القمعي) كأداة حيّة غير مجمّدة، يعني أن أي انجرار سوري نحو معادلة عسكرية إقليمية صريحة — ولو لصالح حليف غربي ضد حزب الله — قد يُقرأ في بروكسل كـ"عسكرة" تتعارض مع شرط السلمية، فيُعاد تفعيل القيود بدل تخفيفها أكثر.

آلية الشرط الخليجي: ولاء استراتيجي لا اشتراط معلن

هنا الآلية أقل وضوحاً لكنها أعمق أثراً. لا يربط أي مسؤول خليجي تمويله علناً بـ"ملف حزب الله"، إلا أن المؤشرات الميدانية تكشف نمطاً ثابتاً: تقارير دبلوماسية تتحدث عن تحفظ واستياء سعودي متصاعد من ميل متزايد للشرع نحو المحور التركي-الإماراتي، رغم الدور المحوري الذي لعبته الرياض شخصياً في رفع عقوبات "قانون قيصر".

هذا يكشف المنطق الحقيقي للمال الخليجي: استثمار في ولاء سياسي واضح المعالم، لا في مبدأ حيادي لإعادة الإعمار. وأي تموضع سوري متوازن بين المحاور بدل الانحياز الصريح لمحور بعينه، يُترجم إلى تحفظ قابل لأن يتحول لاحقاً إلى تباطؤ في تدفقات الاستثمار، دون الحاجة لأي إعلان عقابي رسمي.

المفارقة المركزية: المال لا يدفع نحو الحرب بل يُكرّس النأي بالنفس

هذا هو الاستنتاج الأهم الذي يفسّر سلوك دمشق أكثر من أي عامل آخر: خلافاً لما يوحي به خطاب ترامب التحريضي، فإن الممولين أنفسهم، الخليج والاتحاد الأوروبي على حد سواء لا مصلحة فعلية لهم في حرب سورية حزب الله مفتوحة، لأن هذا السيناريو يهدد مباشرة مناخ الاستثمار الذي بُني عليه الرهان كله على "سوريا الجديدة".

الخليج يريد سوريا مستقرة بعيدة عن مدار طهران، وهذا يتحقق عبر ضبط الحدود وتفكيك الخلايا، وهو ما تفعله دمشق فعلياً لا عبر مواجهة شاملة قد تنسف مشروع إعادة الإعمار بأكمله. بمعنى آخر: المال الخليجي والأوروبي يعمل كرادع ضد سيناريو "المواجهة المفتوحة"، وكحافز مواز لاستمرار "الوضع الراهن"، وهذا يفسّر تحليلياً سبب حصول السيناريو الأول على أعلى نسبة ترجيح في المصفوفة السابقة.

نقطة إضافية: تجنب القروض الدولية كشرطية بديلة

اختيار دمشق المعلن لاستقطاب استثمارات مباشرة بدل قروض مؤسساتية (صندوق النقد، البنك الدولي) يبدو ظاهرياً تحصيناً للسيادة الاقتصادية، لكنه عملياً يستبدل شرطية مؤسساتية شفافة ومعايير معلنة، بشرطية ثنائية أقل وضوحاً ترتفع لرضا سياسي فوري من حكومات بعينها، ما يجعل الاقتصاد السوري أكثر هشاشة أمام أي توتر دبلوماسي لحظي مع ممول واحد، مقارنة بمنظومة معايير موضوعية ثابتة.

سابعاً: مواقف القوى الكبرى

- **روسيا:** قلصت وجودها العسكري الأوسع من 114 موقعاً إلى موقعين فقط (حميميم وطرطوس)، وتتفاوض حالياً على "إعادة هيكلة" دور القاعدتين وتحويل طرطوس لمركز إمداد تجاري. أولويتها الحفاظ على موطئ قدمها في شرق المتوسط دون استقزاز واشنطن.

- **الصين:** تتعامل بحذر شديد؛ حيث يمثل ملف المقاتلين الإيجور في سوريا (نحو 400 مقاتل) العقدة أمام الاستثمار الصيني الواسع. تسعى بكين لتأمين التزام سوري

بمبدأ "الصين الواحدة" تمهيداً لضمها لـ "الحزام والطريق"، وتفضل النأي بنفسها عن ملف حزب الله.

- **الولايات المتحدة:** المتغير الأكثر تعقيداً؛ يجمع ترامب بين الإشادة بالشرع علناً والضغط عليه وظيفياً. تكشف التقارير أن الطرح ليس ارتجالياً بل إحياء لخطة المبعوث السابق توم باراك قبل عام ونصف لإعادة ترتيب المشهد اللبناني بـ "شريك وظيفي".

ثامناً: المشهد السوري الداخلي ... المكونات والمجتمع المدني

يسود وعي شعبي واسع بخطورة الانجرار لحرب لا تخص سوريا مباشرة :

- **الدروز:** أصدرت مشيخة عقل الدروز بياناً يدين الاعتداءات الإسرائيلية ويدعو لنبذ الفتنة، رافضة خطاب "الحماية" الإسرائيلي المزعوم .
- **العلويون والمسيحيون:** يراقبون بقلق خشية أن يصبح التصعيد ذريعة لتجدد العنف الطائفي الذي شهدته السويداء والساحل العام الماضي .
- **منظمات المجتمع المدني:** رصدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR) في تقريرها السنوي الـ 15 (مارس 2026) تصاعد التوغلات الإسرائيلية لعام 2025 وحذرت من تقويض الاستقرار المحلي. وتشاركها في التوثيق منظمات مثل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، وتغطيات إعلامية مستقلة مثل "عنب بلدي" تنقل رفض الشارع لتوريث البلاد في معارك الآخرين.
- **أما الحكومة،** فتسعى لتظهير صورة "الدولة العاقلة" التي تدير الملفات الأمنية بضبط النفس، عبر توقيف الخلايا دون التحويل الإعلامي المفرط، وعبر خطاب رئاسي متكرر ينفي أي نية للتدخل العسكري في لبنان.

ويرى مراقبون أن الشرع يحاول تحويل الضغط الأميركي إلى ورقة تفاوضية يستثمرها للحصول على مكاسب ملموسة، مزيد من رفع العقوبات، ضمانات أمنية، كبح التوغلات الإسرائيلية، بدلاً من الانصياع المجاني لمهمة محفوفة بالمخاطر الوجودية.

تاسعاً: السيناريوهات المحتملة

1. استمرار الوضع الراهن (الأرجح) الاحتمال: 60%

ضبط حدودي محدود لمنع التهريب وتحركات حزب الله، دون تدخل عسكري مباشر، مع استمرار الخطاب الرسمي السوري بنفي أي توسّع في الدور. في بيئة متفجرة مثل بيئة عام 2026، لا يمكن للوضع الراهن أن يدوم للأبد. وربما هذا السيناريو صامد لفترة (من 6 إلى 12 شهراً مثلاً)، لأن الضغوط الأميركية بعد انتهاء قمة السبع واستحقاق اندماج "قسد" بنهاية 2026 سيفرض طي هذه المرحلة.

2. توغلات حدودية خاطفة ومحدودة الاحتمال: 30%

في حال تأكدت دمشق من إنهاك قدرات حزب الله ميدانياً، قد تلجأ لعمليات محدودة قرب الحدود دون التورط في عمق البقاع، شريطة توفر غطاء عربي-إسلامي وموافقة تركية.

3. سيناريو المواجهة المفتوحة (الأقل ترجيحاً والأخطر) الاحتمال: 10%

في حال استجابت دمشق لضغوط أميركية-إسرائيلية مشتركة لتقليص نفوذ حزب الله بشكل صريح، فإن ذلك يحمل طابعاً وجودياً قد يُستدرج إليه المحور الإيراني بالكامل، بما يهدد ليس فقط الاستقرار السوري الداخلي، بل يفتح الباب أمام صراع شيعي-سني إقليمي تتقاطع فيه سوريا ولبنان والعراق معاً.

عاشراً: سيناريوهات "البجعة السوداء"

احتمالات منخفضة الوقوع، شديدة الأثر

1. اغتيال يستهدف أحمد الشرع شخصياً:

- المتهم المحتمل: خلايا موالية لإيران/حزب الله، فلول النظام السابق، أو فصيل داخلي متشدد.

- الأثر: فراغ قيادي مفاجئ، صراع تموضع بين الفصائل الموالية للحكومة، واستغلال إقليمي للفوضى.

2. انهيار مفاجئ لاتفاق الهدنة اللبنانية-الإسرائيلية:

- المحفز: اجتياح إسرائيلي واسع جديد أو عملية انتقامية كبرى من حزب الله.
- الأثر: تحول لبنان لساحة حرب مجدداً، تدفق لاجئين ضخم، وسقوط فرضية "النأي بالنفس" جغرافياً.

3. ضربة إسرائيلية مباشرة على دمشق (لا الجنوب فقط):

- المحفز: تذرّع إسرائيل باكتشاف تعاون أمني سوري متقدم مع إيران، أو اغتيال شخصية بارزة بالعاصمة.

- الأثر: سقوط منطق "المكاسب بلا كلفة" لإسرائيل، ووضع الشرع أمام خيارين أحلاهما كارثي: الرد أو الصمت.
- 4. **انقلاب داخلي أو انشقاق ضمن الفصائل الموالية للحكومة:**
 - المحفز: تحرك فصيل متشدد يرى في تردد الشرع تجاه حزب الله أو تنازلاته لواشنطن "تفريطاً".
 - الأثر: نسف الإجماع الهش للدولة الانتقالية، ومنح الأطراف الخارجية ذريعة للتدخل المباشر.

حادي عشر: خلاصة تحليلية

تقف سوريا الانتقالية اليوم عند مفترق طرق دقيق: فهي بحاجة ماسة لرضا واشنطن لإكمال مسار رفع العقوبات وتثبيت الشرعية الدولية، لكنها في الوقت ذاته تدرك أن الانجرار لملء الفراغ الذي عجزت إسرائيل عن ملئه عسكرياً ضد حزب الله، سيحوّلها من دولة في طور إعادة البناء إلى ساحة تصفية حسابات إقليمية، وربما يطعن في شرعيتها الداخلية كحامية للسيادة لا كأداة بيد طرف خارجي. التزجيج الأقرب هو بقاء دمشق على خط "التوازن الدقيق": تعاون أمني محدود ومضبوط مع الضغط الأميركي، تجنّب صريح لأي انخراط عسكري مباشر، واستثمار الزخم الدبلوماسي والاقتصادي المتاح من تركيا والخليج والاتحاد الأوروبي لتعزيز قدرتها الذاتية على الصمود، بدلاً من المخاطرة بمستقبل الدولة الوليدة في حرب ليست حربها.

ثاني عشر: التوصيات السياسية الموجهة

إلى دمشق (الحكومة السورية الانتقالية)

- رفض أي دور قتالي مباشر ضد حزب الله، والإبقاء على الدور الحالي (ضبط حدودي، منع تهريب) كسقف أعلى غير قابل للتجاوز، مهما بلغ الضغط الأميركي.
- تحويل اقتراح ترامب إلى ورقة تفاوض بدل الانصياع المجاني له: ربط أي تعاون أمني إضافي بمكاسب ملموسة (وقف التوغلات الإسرائيلية في القنيطرة، ضمانات أمنية مكتوبة، تسريع رفع ما تبقى من عقوبات).
- إعطاء أولوية فعلية لإنجاز ملف اندماج قسد قبل أي التزام جديد، لأن القدرة العسكرية والسياسية محدودة أصلاً، وتشثيتها بين جبهتين يهدد بفشل الاثنتين معاً.
- تكثيف الخطاب الرسمي الموجّه للداخل (خاصة الدروز والعلويين والمسيحيين) لطمانتهم بأن الحياد ليس ضعفاً بل خياراً سيادياً واعياً، حتى لا تُستغل الفجوة الإعلامية من قبل أطراف تسعى لإثارة الفتنة.

إلى واشنطن

- **حسم التناقض الداخلي بين ملفي قسد وحزب الله** بدل تحميل دمشق استحقاقين متعارضين زمنياً ومنطقياً في آن واحد.
- **توضيح الموقف من المسار التطبيعي**: استمرار الغموض الأميركي بين " نموذج الخطوات المتبادلة" (تطبيع لاحق) و"تأجيل غير محدد" يُضعف قدرة الشرع على بيع أي تنازل أمني لشارعه الداخلي.
- **كبح الاندفاع الإسرائيلية ميدانياً قبل طلب المزيد من دمشق**؛ فمطالبة سوريا بالمساعدة في ملف حزب الله بينما تتوسع إسرائيل في القنيطرة يبدو تناقضاً صارخاً يقوّض مصداقية أي عرض أميركي.

إلى إسرائيل

- **وقف سياسة "الخنق الصامت"** في الجنوب السوري، لأن استمرارها يقوّض أي حافز لدى دمشق للتعاون الأمني الأوسع الذي تطلبه واشنطن نفسها.
- **عدم المراهنة على تسليح أو استمالة مكونات بعينها (كالدروز) بمعزل عن الدولة المركزية**، لأن ذلك يغذي نزعات انفصالية يصعب لاحقاً ضبط تبعاتها الأمنية على إسرائيل ذاتها.

إلى حزب الله وبيروت الرسمية

- **على حزب الله**: تجنّب أي عملية عبر الحدود السورية أو استخدام الأراضي السورية كقاعدة لوجستية، لأن ذلك هو السيناريو الوحيد الكفيل بدفع دمشق فعلياً نحو رد فعل عسكري لا تريده أصلاً.
- **على الحكومة اللبنانية**: التمسك العلني بشرط "لا دور سوري دون طلب لبناني صريح"، لتحصين الشرع سياسياً أمام الضغط الأميركي، وتقادي أي انطباع بوصاية متجددة.

إلى تركيا ودول الخليج

- **تركيا**: استخدام نفوذها كحليف أول لدمشق للضغط بهدوء باتجاه عدم الانجرار، بدل تركها فيتو صامتاً فقط؛ فدور تركي إيجابي صريح أكثر فاعلية من الاكتفاء بالاعتراض الضمني.
- **الخليج**: ربط استمرار تدفقات الاستثمار وإعادة الإعمار بوضوح (ولو ضمناً) بالحفاظ على نهج "النأي بالنفس"، باعتبار ذلك أداة ضغط ناعمة فعالة أكثر من أي تصريح سياسي.

المراجع

1. الجزيرة نت — "تفكيك حزب الله.. ترمب يحيل الملف إلى سوريا والشرع يضع الحدود"

[/https://www.aljazeera.net/politics/2026/6/18](https://www.aljazeera.net/politics/2026/6/18)

2. إيلاف — "هل يعهد ترامب لأحمد الشرع بمهمة الخلاص من حزب الله؟"

<https://elaph.com/Web/News/2026/06/1599226.html>

3. مركز الحوار السوري — "سوريا بين حزب الله وضغوط إسرائيل: توازنات معقدة في لحظة حساسة"

[/https://sydialogue.org](https://sydialogue.org)

4. يورو نيوز عربي — "ترغيب وترهيب وبوابات ذكية.. كيف أعادت إسرائيل رسم خريطة جنوب سوريا؟"

[/https://arabic.euronews.com/2026/06/17](https://arabic.euronews.com/2026/06/17)

5. مركز سِجِل — "القواعد الإسرائيلية في جنوب سوريا"

<https://sijil-sy.org/16124>

6. إرم نيوز — "دمشق في مواجهة حزب الله.. كواليس خطة توم باراك التي أحيها ترامب"

<https://www.aremnews.com/news/arab-world/8oagag3>

7. مركز الإمارات للسياسات (EPC) — "سورية والحرب في لبنان: هل ستتحرك حكومة الشرع ضد حزب الله؟"

<https://epc.ae/ar/details/scenario/suriya-walharb-fi-lubnan>

8. ويكيبيديا — "حرب إيران 2026" و"حرب لبنان 2026"

https://ar.wikipedia.org/wiki/حرب_إيران_2026

9. الجزيرة نت / سكاي نيوز عربية — "روسيا تبحث إعادة هيكلة قاعدتها العسكرية في سوريا"

[/https://www.aljazeera.net/news/2026/6/10](https://www.aljazeera.net/news/2026/6/10)

10. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية — "عام على سقوط الأسد: إلى أين تتجه سوريا في 2026؟"

<https://acpss.ahram.org.eg/News/21586.aspx>

إخلاء مسؤولية: هذا التحليل يستند إلى معطيات إعلامية وبحثية متاحة حتى تاريخ إعداده (20 يونيو 2026)، وهو موضوع متحرك يخضع لتطورات سريعة قد تتغير بعض معطياته خلال أيام أو أسابيع. النسب المئوية المرجحة للسيناريوهات اجتهد تحليلي قائم على المعطيات المتاحة، وليست تنبؤاً قاطعاً أو إحصائياً.